

صاحب الجلالة يعلن
عن إنشاء المجلس الإستشاري لحقوق الإنسان

ألقى صاحب الجلالـة الملك الحسن الثاني بقصر الضيافة بـالرباط، خطابـا أعلن فيه جلالته عن إنشاء المجلس الإستشاري لحقوق الإنسان.

وفيما يلي النص الكامل للخطاب الملكي السامي :

الحمد لله والصلاة والسلام على مولانا رسول الله وآله وصحبه

حضرات السادة

تعلمون كلكم أن هذا البلد الأمين منذ أن قيض الله سبحـانه وتعالى له قائدا ملهما وحفيدا لخاتم المرسلين وداعيا الى الله وسنة رسـوله المولى إدريس الأول رضي الله عنه الى يومنا هـذا ، كان طموحا دائما الى أن يتبوأ في المجتمع الدولي وفي مصاف الأمم، المكان المرموق والدرجة السامية.

وقد دل تاريخنا وما أتى به من خلق وإبداع ومن مساهمة جبارة في العلوم والفنون والحضارة والفقه والقـانـون، على أن بلـدنـا كـان دائما يعتبر نفســه يعيش في مجتمع راق وبين الـدول والأمم الـراقيـة والمتقدمة. لـذا كان بلدنا المغرب يضع دائما سياسته وبرامجه في إطـار كتاب الله وسنة رسـوله صلى الله عليه وسلم. وكل منا يعترف ويؤمن بأن كتاب الله هو الفاصل أو الفيصل بين الحق والباطل، وأن سنة رسولـه صلى الله عليـه وسلم هي المحجة البيضـاء الأخرى التي لا يـزيغ عنها إلا هالـك، لما فيها من حفاظ على حقـوق الجماعات وحقوق الأفراد، ولما فيهـا من صيانة الأخلاق والفضيلـة، تلك الفضيلة التي تطبع تاريخ الأمم وسيرة المواطنين.

وقد سـار ملوكنا رحمة اللـه عليهم على سيرة المؤسس الأول والأكبر للمغرب، وبالخصـوص سار والدنا المنعم طيب الله ثراه في هذا الطريق وعلى هذه السنة.

وأتذكر أنني حينما نجحت في الباكـالوريا الثانية سألني وقال لي : ماذا تـريد أن تختار في تكوينك العالي؟ كنت شغوفا بالتاريخ فقلت له : «نعم سيدي سأختار التاريخ».

فكان جوابـه « لا. الاختيار لي، فعليك أن تدرس القانـون لأن التاريخ يمكن لكل أحد غيرك أن يكتبه، أما حقوق بلدك ومواطنيك فلا يدافع عنها إلا من هو مسؤول بها».

فهكذا تربينا وهكـذا نشأنا وهكذا نريد أن نربي أمتنا وشعبنا ومن سيلينـا في الأحقاب المتوالية الى أن يرث الله الأرض ومن عليها. لذا قررنا أن تكون جلستنـا هذه، جلسة مخصصة لا لخلق دولة القانون ولكن لاستكمال دولة القـانون. الـدولة التي تـريد قبل كل شيء أن تضع حـدا للقيل والقال فيما يخص حقوق الإنســان كي ننهي هذه المسألـة. والنقطة الثانيـة لإعطاء المواطنين الوسيلـة القانونيـة والسريعة والجدية وذات الفعالية للدفاع عن حقوقهم كمواطنين إزاء الإدارة أو السلطة أو الدولة نفسها.

وقبل الشروع في كلمتي، سأعطي الأمر بأن تلقى عليكم لائحـة الأعضاء الذين عيناهم ليكـونوا أعضاء في المجلس الاستشاري لحقوق الإنسـان، الذي يكون بجانبنا والذي اخترنـا أعضاءه إما بكيفية مباشرة أو غير مباشرة. الكيفية غير المبـاشرة هي أننا طلبنا من جميع الهيئات السياسيـة والنقابية والمهنية بأن تقترح علينا ثلاثة أسماء أو مرشحين حتى نختار أعضاءها من بينهم.



وإنني بهذه المناسبة لأنوه بتلك الهيئات السياسية والنقابية والمهنية ، لأن كل الأسماء التي قدمتها لنا وعرضتها على اختيارنا تتميز ولله الحمد ، بالإستقامة والضمير المهني والوطنية الحقة .
أما الأشخاص الآخرون الذين اخترناهم مباشرة فقد اخترناهم بشخصيتهم ولمصداقيتهم ولخبرتهم ولغيرتهم على وطنهم .

وبعد تلاوة أسماء أعضاء المجلس الاستشاري لحقوق الإنسان تابع جلالته خطابه قائلا :

. . . وهكذا ترون ، حضرات السادة وشعبي العزيز ، أننا حاولنا أن نحيط أنفسنا واختياراتنا ورأينا وقرارنا بأكثر ما يمكن من الضمانات ، فكل هؤلاء الأشخاص الذين سمعتم أسماءهم أولا برهنوا ولله الحمد على وطنيتهم ، وثانيا لهم غيرة على سمعة بلدهم ، وثالثا لا يخافون في الله لومة لائم .
وسنضع طابعنا الشريف على الظهير المؤسس لهذا المجلس . والخطوط العريضة لهذا المجلس هو أنه سيكون له رئيس وقد سمعتم اسم رئيسه وسيكون له أمين عام وقد قررنا أن نعين على رأس الأمانة العامة السيد ميكو القاضي المعروف المحترم النزيه . وتقرر أن يجتمع هذا المجلس على الأقل مرتين في السنة . وكلما اقتضى الحال ، إما إذا نحن طلبنا منه الإجتماع وإما إذا قرر الإجتماع بنصاب الثلثين من أعضائه للنظر في القضايا المعروضة على نظره .
إن آذاننا وآذان المغاربة كلهم قد ملت وكلت من أن تسمع أن في المغرب أناسا مسجونين لأسباب سياسية . فإذا كان المس بالله واستسمح الله ، أو المس بالوطن أو الملك أو بمعتقداتنا ووطننا ودستورنا يعتبر كجريمة سياسية ، فأنا أقول حسب مفهومي ولا أريد أن أكيفكم أن من من المسلمين أصبح يخرج في البلاد ويقول اعتنقوا دينا غير دين الإسلام فقبل أن يستتاب يعرض على هيأة أطباء حتى يروا هل هو ثابت العقل أم لا . فإذا استتب وبقي مستمرا ومصرا على الدعوة الى دين غير دين الله دين الإسلام فيحكم عليه . وكيفما كان الحكم أو السجن لا يمكن أن يعطي لهذا الرجل صفة مسجون سياسي . وإذا سمعنا أو قرأنا يوما ما أن مغربيا ما قال أن الجزء الفلاني ليس داخلا في وحدة التراب المغربي ، أعتقد أن هذا زندقة ولا يمكن أن يدخل في إطار القانون حتى يطلق عليه أنه معتقل أو مسجون سياسي .

ومن نادى من خلال لافتة أو صحيفة أو خطاب أن هناك نظاما آخر من غير نظام الملكية الدستورية ، فلا أعتقد أنه عمل عملا سياسيا ، بل قام بعمل تخريبي مضاد لإرادة الشعب وللدستور. فأظن شخصيا أن ضمير هذا المجلس الاستشاري سوف يكون في حل ـ إذا هو اعتبر أن الاثافي الثلاث المقدسة لهذا البلد هي الله والوطن والملك ـ من أن يقول بأن هناك سجناء سياسيين .
ومعلوم أن للمواطنين حقوق وحتى من أدينوا في المحاكم يجب أن يكونوا في مأمن من الجوع ومن المرض ومن التعسفات ، ويجب أن يتمتعوا بصلة الرحم مع ذويهم ، وأن يتمكنوا من الدواء وزيارة الطبيب إذا اقتضى الحال ، بل يجب على النظام القضائي وعلى الدولة أن تحيطهم بكل ما من شأنه أن يمكنهم من الكرامة . ومؤخرا في رمضان كان درس كامل مبني على«وقد كرمنا بني ادم» .
فلهذا أريد حضرات السادة ، أن تنظروا في جميع الملفات التي ستعرض عليكم بكامل الحرية والنزاهة والفضيلة . ولا ينبغي بالطبع على المغاربة أن يخلطوا بين مكتب الشكاوي والمجلس الأعلى والمجلس الاستشاري الخاص بكم . ولكن أنا لا يمكنني أن أعلم كل شيء وليس في إمكاني أن يصل إلي كل خبر وليس بإمكاني أن أعرف ما هي الحالة في السجن الفلاني أو في السجن الفلاني ، ولكن



الذي هو واجب علي هو أن أقوم الاعوجاج وأن أنصف المظلوم.

فأنتم ستكونون مرآة للحقيقة الموضوعية التي سوف ترونها وترنون إليها من جميع الزوايا والمقاييس لتعتبروها هل هي داخلة في اختصاصاتكم ولتعرضوها علينا في أقرب وقت ممكن مع توصيات وملتمسات تساير الحق والحقيقة. وهذه أمانة على عنقكم حتى لا يبقى في هذا البلد رجل لا يتمتع، ولو كان محكوما عليه، بالكرامة الضرورية أو لم يتح له أن يتمتع بجميع الضمانات التي يعطيها القانون والمسطرة القانونية والجنائية.

هذا هو عملكم وهذه هي مهمتكم. ومهمتكم هي أن تغسلوا للمغرب وجهه لأنه لكل سبب تأتي منظمة العفو الدولية وتمارس علينا الرقابة وكأننا لا زلنا تحت الحماية.

فيا أعضاء هذا المجلس أناشدكم الله بنزاهتكم ووطنيتكم أن تعينوني على إرجاع الحق لمن اغتصب منه، وأن تعينوني على أن نرفع جميعا هذا البلد الى مستوى الدول المتحضرة دول القانون. وأناشدكم أخيرا أن تكونوا حقيقة أنتم المدافعون إما إيجابيا أو سلبيا. إيجابيا أن تقولوا: «نعم في هذا الملف خرقت حقوق الإنسان» أو سلبيا «في هذا الملف لا خرق لحقوق الإنسان وإنما هذا كذب وتلفيق وزور».

فالأمانة لا يمكنني أن أتخلى عنها لألبسكم إياها ولكن أقول لكم إن الأمانة نقتسمها الآن أنتم وأنا. فنظام مجلسكم هو أنكم تجتمعون مرتين في السنة وإذا حدثت مسألة تقتضي أن تنظروا فيها فستجتمعون وتصوتون، وإذا قال ثلثا الأعضاء أن القضية يجب أن تدرس وأنها تدخل في إطار حقوق الإنسان فعليكم أن تدرسوها وتأتوا لي بالأسباب والمسببات وملتمساتكم ونظرياتكم في هذا الباب بكل ما أوتيتم من نزاهة وكيفما كانت حرفتكم، كنتم قانونيين أو مهندسين أو أطباء أو مدرسين جامعيين أو ممثلين لهيئات سياسية أو ممثلين لجمعيات نكرمها ونحبها. ويمكن شخصيا أن أعرض عليكم ملفات وأطلب منكم أن تنظروا فيها، وسأعرض على نظركم الرشيد في الأسبوعين المقبلين ملفات أريد أن تنيروا لي الطريق في ما يخصها لإنصاف من يجب انصافه وغسل العار الذي لحقنا من خذلان بعض الناس لا أريد أن أذكر اسمهم ولا شخصهم.

وقد قررنا أن يكون مقركم هو المقر الذي كان من قبل لوزراء العدل العرب.

بالطبع ذلك المقر تعقد به عدة مؤتمرات عربية، ولكن المقر الأساسي والدائم لكم وأمانتكم سيكون في ذلك المقر.

وآمل أن تعقدوا إن شاء الله في أقرب وقت ممكن، في الأسبوع المقبل أول جلسة افتتاحية. وحتى لا يكون عليكم أي ضغط مادي فقد قررنا أن تكون مصاريفكم وتعويضاتكم — لأنه قبل كل شيء يجب على هذا البلد أن يعوض كل من خدمه بما يسر الله له ولو أراد أن يخدمه تطوعا — مرتبطة من الآن بمصالح القصر الملكي وليس بوزارة من الوزارات حتى تبقى هذه الآصرة ولو كانت إدارية صلة وصل أخرى بينكم وبيني.

ألهمكم الله التوفيق وأذكى ضميركم وأرهف اختياراتكم واعتباركم للإنصاف حتى تجعلوا من هذا البلد الذي بنى دولته على أسس «دولة القانون». فاليوم الذي جاء فيه المولى إدريس بكتاب الله وسنة رسوله، جاء بالحديث النبوي الشريف: «تركتكم على المحجة البيضاء ليلها كنهارها لا يزيغ عنها إلا هالك» وهو كتاب الله وسنة رسوله والعمل مع الجماعة ووحدة المذهب، المذهب المالكي.

هذا هو دستوركم، ولي اليقين أننا كلنا مسلمين بالطبع وكلنا مؤمنين وأعتبر أنني مؤمن ليس أكثر وليس أقل ولكن أظن أن فراسة المؤمن لا تخطىء وأن اختياري لكم لن يكون اختيار المخطىء. ولا تنسوا أن الضمير لا يحتاج تشريفات ولا حاجب ولا ديوان. بل الضمير يحتاج الى الصلة المباشرة



السريعة . فالأداة عندكم وهي الأمانة العامة فيها إذا رأيتم منكرا فغيروه «من رأى منكم منكرا فليغيره» ، أنتم ستغيرونه بأصواتكم وبمكاتبكم .

ولي اليقين أن الله سبحانه وتعالى سوف يعطيكم من سداد الرأي وعمق الضمير واحترام الوطنية والغيرة على السيادة ما يجعلنا إن شاء الله نكون قد قمنا بعمل هام .

وقبل أن نتطرق الى النقطة الثانية ، أريد أن أقول أن فكرة المجلس الاستشاري لحقوق الإنسان ليست فكرتي .

ففي أوائل شهر رمضان كنت أتصفح الصحف الأوربية وخاصة الفرنسية ، فإذا بي قرأت في صحيفة «لوموند» أن صديقنا الحميم الرئيس فرانسوا ميتران استدعى المجلس الإستشاري لحقوق الانسان ـــ قليل حتى من الفرنسيين من كان يعلم بأن هناك مجلسا استشاريا لحقوق الانسان ـ وفي البحث عن الفضيلة والهجرة نحو العلم ، ليس هناك أي مركب ويجب أ لا يكون هناك أي مركب ، فأقولها هذه ملكية دستورية وخديمكم أنتم المغاربة وملككم من سلالة النبي صلى الله عليه وسلم ونحن مسلمون ومع ذلك اعتبرنا بدون أي مركب ، إن ذلك المجلس الاستشاري الذي خلقه الرئيس فرانسوا ميتران الذي كان قبل أن يكون رئيسا للجمهورية منذ حقبين من الزمن هو الكاتب الأول للحزب الإشتراكي في فرنسا .

ولكن العلم هو ضالة المؤمن والعدل هو ضالة المؤمن ، فهذا الذي عندكم هنا ليس لي . فقد نقلته تقريبا فصلا فصلا على مجلس استشاري وضعته حكومة ورئيس فرنسي اشتراكي .

ولله الحمد وبفضل ملكيتنا الدستورية وإيماني بالعدل لا أجد في نفسي أية عنصرية ولا أي مركب ، لأقول لكم ما هي مراجعنا فقد قصدنا فلسفة حزب اشتراكي .

وأظن أن هذه من أرباح المغرب الذي ـ كما قال والدنا جميعا سيدنا محمد الخامس ـ أن المغرب جاء همزة وصل وفي منعطف الطرق والتيارات . وإننا لنحمد الله على هذا الموقع الاستراتيجي والجغرافي ، وعلى مرونة أفكارنا نحن المغاربة وعلى قوتنا وقدرتنا على الالتئام والتجانس مع جميع الحضارات والثقافات والتيارات الأخرى فيما إذا كانت متفقة مع مبادئنا وفضيلتنا .

والآن أظن أنه من اللازم أن ندخل الى النقطة الثانية . ففي النقطة الأولى تكلمنا عن حقوق الإنسان وربما أعطيناها أكثر مما يلزم ولكن مع الأسف ، السياسة كما يقولون هي ما يظن وليس ما هو موجود .

فالحقيقة السياسية قليل من يعرفها بحيث عليكم أنتم أن تبينوا للناس ـ وهذا شغلكم من الآن فصاعدا ـ ما هي الحقيقة السياسية والعدلية والقانونية في هذا البلد .

الآن بقيت النقطة الثاني ، إذا أردنا حقيقة أن نبني دولة القانون علينا كذلك أن نأخذ بعين الاعتبار حقوق المواطنين بالنسبة للسلط وللإدارة وللدولة .

وحينما بحثنا وجدنا أنه في هذا البلد كجميع الدول الآن ، حتى غير الاشتراكية أي الدول الليبرالية ، تضطر من الناحية الإجتماعية ومن الناحية الإقتصادية ، كما يقولون وكما سمعناه نحن جيلنا الجالسون هنا من أساتذة القانون ، أنه نظرا لالتزامات الدولة من الناحية الاجتماعية ومن ناحية وصول الماء والكهرباء ومن ناحية التجهيزات ـ ليس فقط الأساسية ـــ بل حتى التجهيزات التي توصل الماء الى منطقة من المناطق ، اضطرت الدولة لأن تدوس في بعض المحلات المكتوب عليها «هذا ملك خاص» . جميل أن تضع الدولة رجلها في الملك الخاص ولكن على شرط أن تراعي فيه حق ذلك المواطن . فإلى حد الآن ليس لنا هنا في المغرب إلا غرفة واحدة في المجلس الأعلى للنظر في المشاكل بين المواطنين والسلطة



أو المواطنين والإدارة لأنني أميز جيدا بين السلطة والإدارة والدولة . فهذه الغرفة الإدارية لا تستطيع أن تنظر وتبت في كل القضايا ولاسيما أن الدولة اليوم تضع يدها على كل شيء بحيث أن الكهرباء للدولة والماء للدولة إذن على الدولة ان تضع حدا لتصرفاتها سواء كانت تصرفات السلطة أو الإدارة أو تصرفات الدولة نفسها .

فمطمحنا نحن أن تكون غرفة إدارية في كل عمالة من العمالات وكل إقليم من الأقاليم ، ولكن ليس لدينا القضاة الكفاة والكافين في هذا الباب لأن ذلك يتطلب تكوينا خاصا ، وستعرفون لماذا قررنا في المرحلة الأولى ، ونحن ننيط هذا بكيفية خاصة إلى وزيرنا في العدل أن تخلق محاكم إدارية في جميع الجهات .

ولدينا سبع جهات وسنبدأ بالجهات . ويجب على الشبان في معهد العلوم القانونية أن يعلموا بأننا سنخلق محكمة في كل عمالة وإقليم . وكل عمالة أو إقليم خلقت مثل هذه المحكمة يلزمها على الأقل خمسين شخصا لذا يجب فتح شعبة للقانون الإداري لأنني أطمح وأطلب من الله أن يحقق هذا الطموح لأنه في غضون عامين أو ثلاث سنوات على أقل تقدير ، كل عمالة أو إقليم يجب أن تكون فيه غرفة إدارية . وستصبح من بعد الغرف الجهوية هي غرف الاستئناف ، واذا ما لم يتم الاتفاق على استئناف هذه الجهة ، يمكن للمتقاضي أن يتوجه الى غرفة أخرى ، وفيما إذا وقع الخلاف فعلى المحاكم الإدارية أن تجتمع بكاملها تحت إشراف الغرفة الإدارية الموجودة بالمجلس الأعلى وتقول كلمتها النهائية ، وهذا هو الإطار الحقيقي لدولة القانون .

لماذا؟ لأن المشكل هو أن لفظ «السلطة» فهناك من يتجاوز السلطة وهناك من يتجاوزها من الناحية المرحلية وهناك من يتجاوز سلطته وهناك من يحرف السلطة . فالسلطة المخولة له تسير نحو هدف ، والحالة هذه أنه سار بها لهدف آخر ، وهناك كذلك مشاكل أخرى مثلا الدعاوي الإنتخابية ينظر فيها في الأول في العمالات والأقاليم أو الجهات مؤقتا ، بعد ذلك تصل الى الغرفة الدستورية والإدارية للمجلس الأعلى ، وهناك الملفات الجبائية يجب أن يكون لكل مغربي الحق أن يلجأ للغرفة الإدارية بإقليمه ويقول : «اللهم إن هذا منكر لقد فرضوا علي ضرائب أكثر مما يلزم» .

فلهذا على وزارة العدل كذلك أن تخلق شعبة للقانون الجبائي لأننا قمنا بمجهود كبير فيما يخص النظام الجبائي ، وننوي أن نقوم بعفو جبائي ونطلب من المستثمرين أن يأتوا ليستثمروا عندنا ، ولكن إذا لم يعرفوا أن بلادنا تنعم بالسلم والضمان الجبائي فإنهم لن يأتوا . وبقطع النظر عن الخارج والأجانب علينا - على الأقل - أن ننصف قبل كل شيء رعايانا ومواطنينا .

فلا يمكن حقيقة أن تبقى حقوق الإنسان مرة تصعد ومرة تنزل طلعت في هلسنكي ونزلت الآن ، فبخصوص ما يقع الآن في ليتوانيا مثلا . لماذا لم يقل غورباتشوف لبوش «ماذا تفعل في باناما؟» ولماذا بوش لم يقل لغورباتشوف «ماذا تفعل في ليتوانيا» إن قضية حقوق الانسان لم تكن إلا بهلوانية باتفاقية هلسنكي .

فدولة القانون هي هذه ، فالسلطة ليس لها الحق في أن تتجاوز حدودها إذاك لازم ان يكون من حق المغربي كيفما كان أن يشكي إما بضابط الشرطة أو بضابط الدرك او القايد الذي تعسف عليه أو غيرهم . وهناك الادارة ما هي الادارة؟ إنسان طرد في الوظيفة العمومية بالطبع وليس في القطاع الخاص ، طرد من إدارته لسبب لا يعترف بأنه سبب يستحق الطرد ، سيبقى يتوجه بسببه الى المصالح المركزية بالرباط وكم يكفي هذه الغرفة الإدارية الموجودة في المجلس الأعلى من عمل .

هناك أيضا إنسان عمل لمدة وجاءته ورقة تعويضاته في التقاعد ويعتبر أن حقه مهضوم ليس بسبب وقوع غلط ، ولاسيما الآن كل شيء سيكون في الكمبيوتر ، وقد وقعت لنا حتى في فاتورات الهاتف



قبل مدة، وما وقع في فاتورة الهاتف يمكن أن يقع كذلك في ما يخص المعاشات، سيقول «اللهم إن هذا منكر لقد أعطيت دمي ولحمي وشبابي».

وحينئذ عند من سيتوجه؟ هل سيبقى يسير حسب قانون 1913 للمسطرة المدنية الذي يحكم به في هذه القضايا ؟ أخيرا، ذكرنا السلطة وذكرنا الإدارة تبقى الدولة . فذات يوم تأتي وزارة وتشرع في بناء مصلحة فوق أرض أحد الخواص . وزارة التعليم مثلا بنت مدرسة أو الشبيبة والرياضة شيدت ملعبا أو وزارة البريد مكتبا . إن هذه الوزارة أولا لم تخبر المعني بالأمر ولم تتذاكر معه ولم تتصل به .

إن القانون في هذا الباب واضح ، فحق الملكية مضمون وسأحاول أن أقول ولا يمكن أن ينقص منه أو يعدل إلا إذا كان داخلا - أو كما قال الدستور - في إطار تنموي مخطط ومدروس وصوت عليه البرلمان .

نريد أن نكون دولة القانون ونحتفظ بالملكية الخاصة نأتي ونتسلط على أراضي الناس ونبني دون اعتماد لا مسطرة لنزع الملكية ولا اتصال بمحامي هذا ومحامي ذاك كي يقوما الأرض وثمنها وبعدهياط ومياط وشفاعة من قريش ولما يمكن لذلك الشخص أن يتوصل بماله تكون قد مرت عليه 20 عام أو 15 عاما ولم يأخذ إلا عشرة في المائة أو 2 في المائة نظرا لانخفاض القدرة الشرائية للمال، فعوض أن يقبض مثلا 20 مليون يقبض 50 مليون ريال عام 1990 والحال هاته أن 10 ملايين ديال عام 70 كانت ستجعل منه تاجرا وبخير. إنني لا أقول بأن الإدارة أو الحكومة أو الدولة تفعل ذلك بنية تعسفية ولكن أواخذ عليها عدم احترام القانون ، لا سيما أن كل وزارة لها مصلحة قانونية ومستشارين قانونيين يتقاضون أجورا ، وسنصبح كما يقول الفقيه للتلاميذ «النص في الرأس والخسارة في الكراس» يعرف المرء القاعدة النحوية ولما يأتي ليتكلم يلحن .

فلا يمكن لهذه البلاد أن تكون دولة قانون إلا إذا جعلنا كل مغربي عنده الوسيلة كي يدافع على حقوقه كيفما كان خصمه ، أعطيكم مثالا فلا زالت عندي في مستندات سيدنا رحمه الله أربعة أو خمسة شكاوي بالأخص من ناحية مراكش ، ففي اكفاي عندنا جيران والماء قليل وكان حق الماء وذاك النصراني الذي يتصرف هناك لا يحترم ذلك اليوم الذي لا يكون فيه حق سيدنا رحمه الله في الماء، يبقى هو يتمتع في الماء ، جاءوا وشكوا به عدة مرات وقال لهم سيدنا رحمه الله «ارفعوا عليه دعوى» . وجاء الملف الى الاستيناف في دار المخزن فجاء سيد المدني بلحسني رحمه الله وحل عند سيدنا فطلب المقابلة ، فقال له : يا سيدي إن الشكوى رفعت ضدك ماذا نفعل فقال له : « أنا الذي قلت لهم كي يرفعوا الشكوى فاحكموا لكي تنتهي هذه القضية» . ان عندي أربعة أحكام أعتز بها وكلها نفذت والكل بقي على خير لأننا كلنا أمام الله سنكون سواء وأمام القانون يجب أن نكون سواء .

هذه شعبي العزيز وحضرات السادة ، هي الخطوط العريضة لما قررناه . منها ما يمكن أن ينفذ من الآن وهو المجلس الاستشاري لحقوق الإنسان ، ومنها ما تجري صياغته الآن وسيعرض على مجلس الحكومة ثم سيعرض علينا في مجلس وزاري ، وأملنا أن تتم الموافقة عليه أو تدخل عليه التعديلات ، المهم هو أن يمر في دورة الربيع البرلمانية .

فما وجده البرلمانيون ناقصا فينبغي أن يزيدوا فيه وهذا عمل البرلمانيين ، لا سيما أن مكتب البرلمان معنا هنا ، غير أنكم إذا تمكنتم من أن تخرجوا لنا هذه النصوص فستكون دورتكم مهمة جدا لأنكم ستكونون قد بنيتم طرفا كبيرا من هذا المغرب - دولة القانون - التي نريدها ونريد أن لا تكون إلا هي .

وأملي في الله سبحانه وتعالى أن يبقى هذا البلد ، بلدا مبنيا على القانون وإن كنت شخصيا أعتبر أن المناخ الدولي سيؤثر على مناخ كل دولة دولة . فالآن الحزب الوحيد أصبح كأنه السيدا ، والدكتاتورية



الكل يهرب منهـا كأنها مرض جنسي لا قـدر الله ، بحيث لا أرى أنه في يـوم ما يمكن أن يـأتي مدني أو عسكري في دولة فيها ديمقراطية وفيها برلمان ويسجن الكل ويضرب صفحا عن كل شيء .

أظن أنه على الأقل هناك سلم دولية سيعرفها العـالم ، وإذا لم يغتنم المغرب هذه السلم الدولية كي يضع قوانين بكل اطمئنان وطمأنينة لا لينقل عن هـذا أو ذاك لا ، بل لينظر في حقيقة مشاكله ورد فعل مواطنيه لأن لكل شعب ردود فعلـه ، فسنكون حقيقة قد أضعنا الوقت ، أظن أن هـذه السنوات المقبلة هي لإرساء القواعـد ، فهناك عندنا هدنـة دولية وأقولها للوزراء وأقـولها للبرلمانيين ؛ جاء الوقت لأن نبني من الناحية الإجتماعية ومن الناحية القانونية بيتنا بناء سريعا ومحكما ، وليس ذلك على همتنا جميعا بعزيز.

ولا يمكنني أن أختم هذه الكلمـة إلا بآية من القـرآن . . يقول الله سبحانـه وتعالى : «إن تنصروا الله ينصركم» صدق الله العظيم . والسلام عليكم ورحمة الله .

12 شوال 1410 ـ 8 ماي 1990